

## أخبار

وزير كويتي متهم «بدعم الإرهاب»  
... يقدم استقالته

أعلن وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتي، نايف العجمي، المتهم «بدعم الإرهاب» في سوريا، أنه قدّم استقالته التي ستبثّ يوم غد.

وقال العجمي، في حديث تلفزيوني، إنه «طلب إعفاءه من منصبه بسبب مشكلات صحية»، مؤكداً أنّ بلاده «تعلم أن من أمر بفتح مساجد الجمعيات الخيرية للتبرع هو سمّ الأمير»، وأنّه كان يوجه في كتاباته وتغريداته للشعب السوري «ثقافة عدم رفع السلاح»، وأنّ القتال المشروع الذي قصده هو «قتال أهل البلد دفاعاً عن أنفسهم حينما هوجموا وبغى عليهم».

وكان مساعد وزير الخزانة الأميركي لشؤون الإرهاب ديفيد كوهين قد قال أخيراً إنّ العجمي لديه تاريخ من ترويج الجهاد في سوريا، وإنه بادر بعد تعيينه إلى إعلان نيته السماح للمنظمات والجمعيات الخيرية بجمع التبرعات لمصلحة الشعب السوري في المساجد.

(الأخبار)

موسكو: الدول الغربية  
رفضت إدانة الهجوم على كسب

أعلن الوفد الروسي لدى الأمم المتحدة، أمس، أنّ الدول الغربية في مجلس الأمن رفضت إدانة الهجوم الذي شنّه مسلحو المعارضة على كسب. وقال الوفد، وفقاً لوكالات أنباء روسية، إنّ «مشروع بيان صحفي طرحته روسيا مجدداً لم يلقَ تأييداً لدى شركاء روسيا الغربيين في مجلس الأمن لإدانة الهجوم على كسب وقصفهم لمبنى اللاذقية، الأمر الذي أدى إلى توقف عملية نقل الأسلحة الكيميائية خارج البلاد».

(الأخبار)

## الحكومة اللبنانية تردّ على «الائتلاف»

أعربت الحكومة اللبنانية، أمس، عن رفضها اتهامات «الائتلاف» المعارض لها بممارسة تصرفات «عنصرية» ضد اللاجئين السوريين على أراضيها. ورأى وزير العمل سجعان قزي (الصورة)، في حديث إلى قناة «الميادين»، أنّ هذه



الاتهامات «نكران للجميل للدولة اللبنانية وللشعب اللبناني»، وتعليقاً على البيان الذي أورده الأمين العام لـ«الائتلاف» بدر جاموس، قال قزي، أيضاً، «أنا لا أعترف به، وعود أن يتكلم عن لبنان، فليبدل جهداً لتوحيد المعارضة، علّه يحقق كيلومتراً في ثورته وفي معارضته على الأرض، عوض أن تتراجع المعارضة كل يوم». وأضاف أنّه «في كل بيت لبناني يوجد لاجئ سوري (...)، ولم نشعر بالضيق منهم بل بالأسى وبالتضامن والمساعدة». وتساءل، أيضاً، «لكن إذا كان بينهم مقاتلون وتكفيريون إرهابيون، فعلى الدولة أن تقوم بواجباتها، وإذا كان مجلس تنسيق الثورة غير راض على هذا التصرف، فما عليه إلا أن يسحب اللاجئين».

(الأخبار)

## برلين: النظام السوري بربري

قالت وزيرة الدفاع الألمانية، أورسولا فون در لاين، إنّ ما «فعله النظام السوري باستخدام السلاح الكيميائي ضد شعبه يرقى إلى مستوى البربرية، ونحن ندين ذلك بشدة». جاء ذلك خلال كلمة لها أمام المجلس الاتحادي (البرلمان الألماني) الذي يناقش قرار إرسال سفينة ألمانية إلى البحر المتوسط، للعمل في إطار عملية تفكيك الترساة الكيميائية السورية. أشارت فيها إلى أنّ المشاركة الألمانية في هذا الجهد تحمل رمزية وأهمية كبيرة. وانتقدت فون در لاين موقف نواب الحزب اليساري الذين أشاروا إلى أنه لم يثبت، بعد، الطرف الذي قام بالهجوم الكيميائي.

(أ ف ب)

من الاستبداد»، كما يقول المعارضون؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، فهل كان ذلك مبرراً لتدمير البنية الصناعية وسرقتها و«تطفيش» الكفاءات، وتسليم المدينة لـ«جبهة النصر»؟

يشرح أستاذ جامعي مرموق من يبرود الأسباب التي جعلت المدينة تتحول إلى جبهة حرب وتطرف وتصدير لسيارات الموت، فيشير إلى سببين: الأول دور «الغرباء» الذين قدموا إليها مع بداية الأحداث، وحاولوا الخروج بتظاهرات حاصرها وجهاء المدينة وسكانها.

والثاني يتمثل في موقعها الحدودي مع لبنان، الذي حولها إلى ممر للمال والسلاح والمسلحين العرب والأجانب، وهذه كانت بداية النهاية لمرحلة الاستقرار التي عاشتها المدينة وحاولت الحفاظ عليها، رغم انضمام بعض أبنائها للتنظيمات المسلحة المختلفة.

ويستشهد الأستاذ الجامعي بسيطرة المقاتلين العرب والأجانب على قيادة المجموعات المسلحة وتفرعاتها، للدلالة على أن هؤلاء كانوا السبب المباشر في الكارثة التي حلت بالمدينة من جهة، ونأي معظم أبنائها تالياً عن خيار العمل المسلح، وإلا كانوا هم قادة التنظيمات المسلحة من جهة ثانية.

على النقيض تماماً، ينظر معارضون إلى المسألة، فيبرود - كما يرون - مظهراً مثل باقي المناطق التي فضل النظام التعاطي معها بالقوة العسكرية وإخماد تجربتها الذاتية في إدارة شؤونها بعيداً عن تدخل مؤسسات السلطة، مستشهدين بتجربة المجلس المحلي التي انتهت مع سيطرة الجيش السوري على المدينة أخيراً، لكنهم في المقابل لا يملكون مبررات موضوعية لوجود مئات المقاتلين الأجانب وعلاقتهم بمطالب أهل يبرود!

ربما مع إسدال الستار على العمليات العسكرية في منطقة القلمون بشكل كامل، ستكون هناك فرصة لإعادة تجميع وقراءة وتحليل كثير من المتغيرات الفكرية والاجتماعية والديموغرافية، التي حدثت خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر الأزمة، وقلبت أوضاع القلمون ومحيطه الجغرافي رأساً على عقب.

بمظاهر الغنى، فهناك مواطنون أثرياء لا يزالون يعيشون في منازل متواضعة وعادية، وهناك أصحاب مصانع ومعامل لا يستخدمون سوى سيارات عادية، لا بل نادراً ما يهتم أحد منهم بإقامة حفلة عيد ميلاد لابنه أو ابنته مثلاً. وهم لا يتأخرون في القيام بواجباتهم في إطار مشهد التكافل الاجتماعي ومساعدة ما هو موجود من فقراء، وعددهم قليل ومحدود، فمثلاً ليس هناك سوى 1,2% و2,1% من عائلات المدينة دخلها الشهري يقل عن 6 آلاف ليرة و10 آلاف ليرة على التوالي، وما بقي فإن دخلها لا يقل عن 15 ألف ليرة خلال سنوات ما قبل الأزمة.

الرقم الأخير، الذي ننشره من بين جملة بيانات إحصائية أخرى كثيرة، يشير إلى حالة الانفتاح التي عاشتها يبرود لسنوات، ومكنتها من تخرّج كفاءات علمية وأدبية ومهنية رفيعة المستوى، وتحقيقها معدلات عالية

ويشكل أفرادها نحو 2,8% من عائلات يبرود، فقد بلغ متوسط إنفاقها الشهري نحو 78759 ليرة، أي ما يعادل 1575 دولاراً.

يعلق أحد مواطني يبرود القاطنين حالياً في دمشق على الوضع الاقتصادي لمنطقته، فيقول إن سمة سكان يبرود أنهم لا يهتمون مطلقاً



1,2% فقط من عائلات  
المدينة دخلها الشهري  
يقل عن 6 آلاف ليرة

في تحصيل أبنائها العلمي، بين أن 70,9% من عائلات يبرود لا تفرق في التعليم الثانوي بين الذكور أو الإناث، و فقط 5,7% رأت أن الأولوية يجب أن تعطى للابناء، ولم تختلف هذه النسب لجهة أولوية التعليم في المرحلة الجامعية، ف 69,5% من العائلات لا تفرق بين الذكور والإناث، و 7% أعطت الأولوية في التعليم الجامعي للابناء دون البنات.

## كارثة الغرباء

إذا ما الذي حدث؟ هل هذه كانت ضريبة المطالبة بـ«الحرية والتخلص

اللغة الكردية  
تدرس خارج المناهج

دمشق - هودة بحام

بدأ معهد تعليم اللغات في جامعة دمشق، منذ بداية العام الجاري، بتنظيم دورات تعليمية للغة الكردية، وعقد دورات عدة ستشهد الأيام المقبلة جوليها الثالثة، وهو مطلب كان بالنسبة إلى كثيرين من الأكراد أمراً بعيد المنال، وبالنسبة إلى آخرين حقاً كان ينبغي تحصيله قبل عقود.

وأوضح عضو «هيئة التنسيق» المعارضة، نبراس دلول، أنّ الخطوة الحالية جاءت ناقصة؛ لأنها تجري عبر المعاهد الأهلية فقط، ولم يصدر بعد أي قانون ينظمها، باعتبار أن التشريعات السابقة كانت تنص للمعاهد الخاصة لتعليم اللغات باستثناء المحلية منها، أي إن اللغة الكردية بموجب القوانين السابقة كانت ممنوعة في المعاهد، واليوم رفع الحظر عنها في شكل عرفي فقط.

وتحدد المادة الأولى من المرسوم

التشريعي الرقم 55 حول تنظيم المؤسسات التعليمية الخاصة للتعليم ما قبل الجامعي والصادر بتاريخ 2 أيلول 2004، مفهوم المخبر اللغوي بأنه المؤسسة التعليمية الخاصة التي تقيم دورات لتعليم اللغات الأجنبية «غير المحلية».

وبيّن دلول أن التعليم الحالي للغة الكردية غير أكاديمي ويعتمد على الدورات فقط، متمنياً أن تصدق وعود وزير التعليم العالي حينما تحدث عن افتتاح قسم في الجامعة خاص باللغة الكردية، أسوة ببقية اللغات كالفارسية والإسبانية واليابانية وغيرها.

وإضافة إلى تأسيس قسم جامعي خاص بهذه اللغة المحلية، يقترح الأمين العام للحركة الوطنية الكردية، علي أومري، إدخالها إلى المناهج التعليمية ضمن الجامعات بحيث تكون اختيارية شأنها شأن اللغة الفرنسية والإنكليزية. ويأسف أومري لعدم تطبيق تعليم اللغة الكردية في

المدارس، موضحاً أن ما يطبق في الحسكة وبقية المناطق الكردية هو عبارة عن اجتهادات شخصية يقوم بها مواطنون أكراد من خلال تأسيس معاهد صغيرة في البيوت لتعليم اللغة الكردية، متحدّثاً عن وعود قدمت لهم بإدخال لغتهم إلى المناهج التعليمية مستقبلاً.

ويرى رئيس الحزب الديمقراطي الكردي، جمال ملا محمود، أنّ المعنيين بتدريس اللغة الكردية كان بإمكانهم العمل بنحو أفضل والإعداد بنحو أدق؛ «لأنهم ينطلقون وكأنه لا توجد بنية أرضية في سوريا؛ إذ كان بإمكانهم الاستعانة بكوادر اللغة والأدب الكردي، كذلك كان بإمكانهم الاستعانة بالمناهج التعليمية للأكراد الآخرين غير السوريين كالعراقيين». ورأى أنّ هذه التجربة ليست فعالة حتى الآن، فالإعداد لقسم لغوي في الجامعة يتطلب تأسيس قاعدة لغوية سابقة.